أستاذ البسطاء

براكاش لونغانى يكتب لمحة مختصرة عن حياة

جوزيف ستيغليتس
Joseph Stiglitz

«إنه أكثر رجل أسيء فهمه في أمريكا» – هكذا أطلقت مجلة نيوزويك (Newsweek) الأمريكية على جوزيف ستيغليتس في مقال نشرته هذا العام. فالرجل الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد في عام ٢٠٠١، تصدق عليه مقولة: «لا كرامة لنبي في وطنه»، وفقا لما جاء في المجلة التي أضافت أنه «فى واشنطن يعتبرونه مجرد ناقد اقتصادي آخر، وليس موضع ترحاب دوما». أما في خارج وطنه الولايات المتحدة، يلقى ستيغليتس استقبالا مختلفا تماما – فهو يعامل في بلدان كثيرة باعتباره العلامة الملهم. ولحسن الحظ، كما يقول ستيغليتس مازحا، فإنه يمضي جزءا كبيرا جدا من وقته هذه الأيام خارج الولايات المتحدة: «إن جواز سفري مكتظ بالصفحات حتى أنني أواجه أحيانا تساؤلات عما إذا كان حقيقيا».

ولا يدهش ستيغليتس من افتقاره للشعبية في واشنطن. ويقول إن ذلك يرجع إلى تحيزه الدائم «للإنسان البسيط» ضد النخب المالية ومناصريها. وذلك هو الموضوع الذي يدور حوله كل عمل حياته. وكان العمل الأكاديمى الذي فاز عنه ستيغليتس بجائزة نوبل يركز على الحالات التي يتوافر فيها لأحد طرفى معاملة ما معلومات أقل مما يتوافر للطرف الآخر، وما يسببه ذلك من نتائج غير عادلة تماما في الأسواق. وعندما غاص في أعماق عملية صنع السياسات في التسعينات، أولا في مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس كلينتون، ثم باعتباره كبيرا للخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي، استمر في الهجوم على «المحامين والمصرفيين المتخصصين في الاستثمار والقوى العظمى الاقتصادية» دفاعا عن قضية المواطن العالمي. ومثلما كتب «جوناثان تشايت» (Jonathan Chait) في مجلة «الآفاق الأمريكية» (The American Prospect) منذ عقد مضى، فإن ستيغليتس «يبقى أستاذا، وليس طرفا محركا للأحداث... ومع ذلك، فإن القضايا التي يهتم بها أكثر من سواها تفرض نفسها دائما على الساحة».

الحاخام جو

نشأ ستيغليتس في مدينة غاري، في ولاية إنديانا الأمريكية، مسقط رأس «بول صمويلسون»، الحائز هو الآخر على جائزة نوبل في الاقتصاد. وقد علَّمته أسرته في مرحلة مبكرة ضرورة فعل الصواب. وكانت أمه مدرِّسة في إحدى المدارس الحكومية، مُعلمة بيضاء في مدرسة غالبيتها من الأطفال الأفارقة الأمريكيين. وقد علمه والده الأهمية الأخلاقية والقانونية لدفع رسوم التأمين الاجتماعي عن العمالة المنزلية – ويقول ستيغليتس إن الإصغاء لنصائح والده «أنقذنى من متاعب كثيرة عندما عُرض اسمي ليصدق عليه مجلس الشيوخ» كرئيس لمجلس

المستشارين الاقتصاديين. ويتذكر بإعزاز عمًّا له، كان ينتقد الرئيس كنيدى لأنه كان جدّ معاد لاتحاد العمال، رغم أن هذا العم كان رجل أعمال ناجح.

وبـيّن اختـبـار للشخصية في المدرسة الثانوية أن ستيغليتس سيحقق نجاحا كحاخام. لكنه لم يمض في هذا الاتجاه، بل ذهب إلى كلية أمهرست؛ حيث انكب على دراسته للحصول على شهادة جامعية، وسرعان ما اكتسب شهرة كمناظر ومفسّر هائل. وقد اتخذ قرارا مصيريا بالتحول من دراسة الفيزياء إلى الاقتصاد، وهو تخصص سرعان ما أصبحت موهبته المذهلة واضحة فيه. ويقول بارى نيلبوف، الأستاذ في جامعة ييل ومعاون ستيغليتس، «إن جو، مثل الحاخام «هليل»، يستطيع أن يفسر ما تحتاج لمعرفته عن الاقتصاد وهـو واقـف على قدم واحدة، والباقي تعليقات».

وإذ أدرك أساتذة ستيغليتس إمكانياته، فقد شجعوه على ترك كلية أمهرست بعد سنته الثالثة فيها، وأن يبدأ دراساته العليا في مكان آخر؛ ومع ذلك، فقد تأثروا بشدة لدى رحيله. إذ كتب واحد منهم يقول: «بصراحة لقد كان رحيل ستيغليتس أشبه بفقدان المرء ذراعه اليمنى». بيد أن معهد ماساشوستس للتكنولوجيا كان محظوظا جدا عندما التحق جو به كطالب. فقد أرسلت لجنة القبول في المعهد المعلومات الخاصة به لقسم الاقتصاد وسألت عن مقدار الراتب الذي ينبغي تخصيصه له، وكتبت قائمة خيارات تراوحت بين عدم صرف راتب له إلى صرف راتب قدره ١٢ ألف دولار. وكتب الأستاذ المكلف بتقييم طلب ستيغليتس على ملف أوراقه «اعرضوا عليه راتبا يعادل ما يتقاضاه رئيس القسم».

مطاردة الأبحاث

بعد أسابيع قليلة من وجود ستيغليتس في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا كان قد انتهى بالفعل من إعداد أول أبحاثه الأكاديمية. وفنَّد بحثه الصادر في عام ١٩٦٥ – وكان عمر ستيغليتس آنذاك ٢٢ سنة – زعم كارل ماركس بأن الدول الأوروبية كانت بحاجة إلى المستعمرات لتوفير سوق للفائض من إنتاجها من السلع في الداخل. وذهب ستيغليتس إلى أن المستعمرات كانت أكثر أهمية كسبيل يتيح فرص الاستثمار؛ ولولاها لكان منظمو المشروعات سيستنفدون الفرص عالية العائد في الداخل. لقد كان الاستعمار سبيلا لتأمين حقوق الملكية المرتبطة بتلك الاستثمارات الأجنبية. والأكثر أهمية، أن المستعمر استطاع أن يشكل اتجاه الاستثمار في المستعمرة بحيث لا يتنافس مع الصناعة في وطنه – فإنجلترا مثلا، منعت الهند من الاستثمار في صناعة الغزل والنسيج. وكان ذلك إشارة مبكرة إلى تعاطف ستيغليتس مع الأمم المعدمة اقتصاديا – وهي قضية جعلته يندد حاليا بما تقدمه الأمم الغنية من دعم زراعى لمزارعيها الأغنياء، وهو ما من شأنه أن يحُول دون منافسة المزارعين الفقراء من أنحاء العالم.

وفي الستينات من القرن الماضي، كان معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، مركز ثورة في علم الاقتصاد. «فقد وضع قسم الاقتصاد الرياضيات – وليس

«يبقى ستيغليتس أستاذا وليس طرفا محركا للأحداث... ومع ذلك فإن القضايا التي يهتم بها أكثر من سواها تفرض نفسها دائما على الساحة»

الفلسفة أو الأيديولوجية – في قلب تحليل السياسة»، كما يقول ستيغليتس، لكن المعهد حرص على «إيجاد حدود مشتركة بين النماذج الرياضية الدقيقة والمشكلات العملية لعالم الاقتصاد». وواصل ستيغليتس تفوقه في عمله هذا، لدرجة أن المعهد قدم له عرضا للعمل فور تخرجه. ومع ذلك، فقد جاءت الوظيفة مقيدة بشروط. إذ كان على ستيغليتس أن يوافق على النوم في شقة وليس في مكتبه – فقد أراد المعهد رؤية عقد إيجار كبرهان على أن لديه شقة – وأن يبدأ في ارتداء حذاء في مكتبه. ولم يستطع المعهد الاحتفاظ بستيغليتس طويلا – فعلى مدار العقدين التاليين أخذته رغبته للتجوال إلى جامعات كامبريدج وييل وأكسفورد وستانفورد وبرنستون – بيد أن المعهد كان محقا بشأن إمكانياته. فقد أطلق ستيغليتس العنان لجهد فكرى أكسبه ميدالية جون بيتس كلارك في عام ١٩٧٩، والتي تمنح لأكثر الاقتصاديين الأمريكيين تأثيرا ممن لم يبلغوا من العمر ٤٠ عاما – وجعله مرشحا لجائزة نوبل.

وتضم قائمة بـأكثر المقـالات تـأثيرا في مجـال الاقتصاد ستة بحوث لستيغليتس، وهو شرف لا يقاسمه فيه سوى اثنين آخرين: روبرت بارو (انظر عدد سبتمبر ٢٠٠٧ من مجلة التمويل والتنمية) ويوجين فاما. وهناك موضوع مشترك في أبحاثه هو صعوبة تسيير عمل الأسواق بطريقة سليمة عندما يكون الحصول على المعلومات مكلفا أو عندما لا تتوافر للأطراف المعنية في أية معاملة معلومات متساوية.

وفي ورقة بحث له في عام ١٩٨١مع أندرو ويس، قدم ستيغليتس عرضا قويا بالأدلة حول كيف يمكن أن يختل أداء أسواق الائتمان عندما يكون هذا هو الحال. ففي النموذج المعيارى التقليدى لأسواق الائتمان، تعمل أسعار الفائدة على تحقيق التوازن بين العرض والطلب؛ فإذا كان هناك طلب كبير جدا على الائتمان مقارنة بالعرض، فإن أسعار الفائدة ترتفع لتخفض الطلب من جانب بعض المقترضين. لكن ماذا إذا لم يكن المقرضون يعرفون أيا من المقترضين سيجتهد ويجد في مشروعاته ويسدد القروض، وأيهم سيعمد إلى التهاون ويأمل ببساطة في أن يمكنه الحظ السعيد من سداد الديون؟ وإذا كان هناك طلب مفرط على الائتمان، فإن رفع سعر الفائدة سيحبط المقترضين الذين يعملون بجد واجتهاد، ولكنه لن يحبط من يعتزمون المقامرة بالقرض. لذلك فإنه، بعيدا عن استعادة التوازن بين العرض والطلب كما في النموذج المعيارى التقليدى، فإن ارتفاع سعر الفائدة

سينتهى بالفعل إلى إمالة كفة تكوين المقترضين صوب النوع غير المرغوب. ويقول نيلبوف: لقد أوضح بحث ستيغليتس وويس، «أن قرارك حول من ينتهى بك الأمر إلى أن تقرضه أو ما الذي سيفعله بهذا القرض، يتغير حسب سعر الفائدة الذي ستتقاضاه...»، أو كما قد يكون غروشو ماركس قاله: «لن أرغب في إقراض المال لأي شخص سيقترض بسعر الفائدة هذا». وقد ساعد بحث ستيغليتس وويس على استحداث وصف أكثر واقعية لأسواق الائتمان ببيان السبب في أن المقرضين قد يستعينون بوضع مقننات للقروض (أي الحد من حجم القروض) بدلا من رفع سعر الفائدة.

وفي أبحاث أخرى، بيّن ستيغليتس أن مثل هذه الفجوات في توافر المعلومات قد تبتلى بها أسواق العمل أيضا. ففي النموذج المعيارى التقليدى، نجد أن معدل الأجر هو الأداة التي تقضي على البطالة بالتحرك صعودا وهبوطا، كيفما يتطلب الأمر لموازنة الطلب والعرض بالنسبة للعمل. بيد أنه، كما هو الحال في سوق الائتمان، فإن هناك نقص معلوماتي. فأرباب العمل يفتقرون عادة إلى المعلومات الدقيقة حول أي مِن عمّالهم سيوفون وظائفهم أكثر من حقها كما يقول المثل، وأيهم سيميلون إلى التهاون. ويستطيع أرباب العمل بالطبع مراقبة المستخدمين لتحديد من يعمل بجد واجتهاد، ومن يدعى ذلك فحسب. ولكن مثل هذه المراقبة مكلفة من حيث وقت ربّ العمل ويمكن أن تخفِّض معنويات المستخدمين.

ويذهب ستيغليتس إلى أن أرباب العمل بالتالي يرجح استعانتهم بمعدل الأجر كوسيلة للتمييز بين العمال الجادين والمتهاونين. وقد يتجهون إلى تقديم أجر أعلى من المعدل السارى في السوق كحافز لتشجيع الراغبين والقادرين على الاجتهاد في العمل. ودفع أجور أعلى من المنافسين يعني أن لدى العمال الأكفاء شيئا يخسرونه إذا أنهيت خدماتهم؛ ومن ثم يكون لديهم حافز على الاجتهاد في العمل. ولكن تحديد الأجور عند مستويات أعلى من المستويات التنافسية، لا يجعل معدل الأجر مؤثرا كأداة للقضاء على البطالة. والواقع أنه كما بين ستيغليتس في بحث له عام ١٩٨٤ بالاشتراك مع كارل شابيرو، فإن البطالة ضرورية «كأداة لفرض الانضباط» لمنع العمال من التهاون في العمل.

وشكك ستيغليتس أيضا في قدرة البورصات على العمل بكفاءة عندما يكون حصولها على المعلومات مكلفا. فهناك مبدأ في النموذج المعيارى التقليدى بشأن البورصات مفاده أن أسعار الأسهم تعكس بدقة كل المعلومات المتاحة للجمهور. ولكن في بحث أجراه مع ساندي غروسمان في عام ١٩٨٠، عرض ستيغليتس مفارقة. إذا كانت الأسعار تعكس كل معلومات السوق بصورة كاملة، من ثم لا يفترض أن يهتم أحد بجمع المعلومات؛ نظرا لإمكان الحصول عليها مجانا من واقع الأسعار. ولكن إذا لم يهتم أحد بجمع المعلومات، فإن الأسعار إذن لا تكشف عن معلومات. ويقول نيلبوف: «إن المفارقة ترسي الأساس لزعم أن المعلومات غير الكاملة يرجح أن تكون هي القاعدة، وليس الاستثناء».

وقد كتب ستيغليتس، طوال مسيرته المهنية، أكثر من ٦٠٠ مقال – حيث يمتد عرضه لسيرته الذاتية في ٦٠ صفحة – مع ما يربو على ١٠٠ مؤلف مشارك. ويقول بول كروغمان الفائز بجائزة نوبل وكاتب عمود في النيويورك تايمز، إن ستيغليتس «اقتصادي عظيم على نحو لا يصدقه عقل – ففي كل مرة تقريبا تنقب فيها في مجال فرعي ما من علم الاقتصاد... تجد أن كثيرا من العمل يقوم على بحث أصيل لستيغليتس».

أكاديمى مشاغب

في عام ١٩٩٣، ترك ستيغليتس مقعده المريح في الدوائر الأكاديمية إلى معترك السياسة الذي يموج بالتقلبات والعواصف. فقد أصبح عضوا في مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس الأمريكي كلينتون، ثم رئيسا للمجلس فيما بعد. ويصف آلان بلندر، الأستاذ في جامعة برنستون وعضو زميل في المجلس، هذا الأمر بأنه كان «خطوة جسورة من نجم لامع في الدوائر الأكاديمية لا أكثر ولا أقل». وقام ستيغليتس بدور فعال في التشجيع على اتخاذ العديد من المبادرات، بما في ذلك إقناع الخزانة الأمريكية التي كانت ممانعة نوعا ما، بإصدار سندات دين حكومية مربوطة بالرقم القياسي للتضخم. لكن «تشايت» كتب في الآفاق الأمريكية: إن أسلوب ستيغليتس في تقديم الحجج – بإعلان مبرراته حتى بعد الخسارة في المناقشات الداخلية – أدى إلى قيام علاقات عاصفة مع مستشارى الرئيس الآخرين، مثل لارى سومرز. ويقول بلندر بتأدب: إن «سلوك جو... ربما اعتبر متهورا نوعا ما».

«قام ستيغليتس بدور فعال فى التشجيع على اتخاذ العديد من المبادرات، بما فى ذلك إقناع الخزانة الأمريكية، التي كانت ممانعة نوعا ما بإصدار سندات دين حكومية مربوطة بالرقم القياسي للتضخم».

وتطور هذا الأسلوب ليغدو أشد بروزا بعد رحيل ستيغليتس من البيت الأبيض في عام ١٩٩٧ ليصبح كبير الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي. كان انتقاديا للنصيحة الاقتصادية المقدمة لبلدان التحول الاقتصادي بالتحرك سريعا صوب اقتصاد السوق والرأسمالية. فقد كان ستيغليتس يحبذ تحركا تدريجيا بدرجة أكبر كثيرا، مع إجراء إصلاحات قانونية ومؤسسية مطلوبة لدعم اقتصاد السوق قبل الانتقال إلى الأسواق. ويتشكك كنيث روغوف، وهو أستاذ في جامعة هارفارد وكبير اقتصاديي صندوق النقد الدولي السابق في احتمال نجاح منهج ستيغليتس. ويقول إنه «ليس من المرجح إمكان استحداث مؤسسات السوق في إطار معملى وبدون البدء فعلا في الانتقال المتسم بالفوضى إلى السوق». ويضيف روغوف أنه مع انهيار المؤسسات التي ارتكنت إليها الشيوعية، «كان من الضروري إنشاء بعض المؤسسات الجديدة سريعا»، ومن المحتم أن ترتكب أخطاء في خضم هذه العجلة. ولكن «المؤسسات تستغرق وقتا طويلا لكي تصبح مؤثرة، والمؤسسات القائمة حاليا – وإن كانت غير مثالية – ربما ما كانت للتواجد ما لم تبدأ الجهود» فورا بعد سقوط الشيوعية.

وخلال أزمة عام ١٩٩٧ – ١٩٩٨ المالية، انتقد ستيغليتس علانية البرامج التي وضعها البنك الدولي بالاشتراك مع حكومات بعض البلدان الآسيوية. وذهب إلى أن زيادة أسعار الفائدة للدفاع عن العملات في هذه البلدان أتت بعكس المرجو منها، فقد قللت أسعار الفائدة المرتفعة الثقة في الاقتصاد بزيادة الإعسار في سداد القروض وإفلاس الشركات. ولكن ظهرت آراء لم تتفق مع ستيغليتس: فقد دافع روديغر دورنبوش الخبير الاقتصادي الراحل في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا عن استراتيجية سعر الفائدة المرتفع باعتبارها جوهرية لاستعادة الثقة، مضيفا

أن « أي وزير مالية لن يختار عيادة ستيغليتس للطب البديل. فلديهم سيارة الإسعاف التي تسرع بهم إلى صندوق النقد الدولي». وكتب جيمس برادفورد دي لونغ، وهو خبير بارز في علم الاقتصاد الكلي في جامعة كاليفورنيا، في بيركلي، إن «اتباع وصفة ستيغليتس بتقديم المزيد من القروض بشروط أقل، وأن تطبع الحكومة مزيدا من النقود للإبقاء على أسعار الفائدة منخفضة... سينتهي على الأرجح إلى تضخم جامح أو إلى أزمة مالية أوسع نطاقا بكثير، حيث ستقضي القيمة المتهاوية للعملة على قدرة كل شركة وبنك على سداد ديونهما بالعملة الصعبة (الأجنبية)».

وبعد أن ترك ستغليتس البنك الدولي في عام ١٩٩٩، انتقل إلى جامعة كولومبيا حيث ألّف كتابا أصبح من أكثر الكتب مبيعا بعنوان «العولمة والساخطون عليها» (Globalization and Its Discontents). وذكر كثيرون ممن قدموا استعراضا نقديا للكتاب أن قوته السردية تنبع من شخصية «الوغد» الواضحة فيه: صندوق النقد الدولي. فقد بلغ مجموع إشارات الكتاب إلى الصندوق ٣٤٠ إشارة – كلها تقريبا يأخذ طابع الانتقاد. وفي تعليق ساخر أدلى به توم دوسون رئيس العلاقات الخارجية في الصندوق آنذاك، قال «بذلك تصبح الأخطاء المنسوبة إلى الصندوق أكثر من خطأ مزعوم واحد في كل صفحة من صفحات الكتاب، حتى إنك لتظن أننا أصبنا مرة أو مرتين بالصدفة البحتة.»

«اللعبة لم تنته»

يعتقد ستيغليتس بالفعل أن الصندوق قام ببعض الأمور الصحيحة في الأزمة المالية عام ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ حيث صرح هذا العام لصحيفة «ميامي هيرالد» قائلا إن «الصندوق بلا ريب أفضل كثيرا مما كان عليه في الماضي، على وجه التأكيد. فقد تغير بعدة طرق، وأعتقد أن الجميع لا بد أن يعترفوا بذلك». وفي الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي عقدت في اسطنبول، أشاد ستيغليتس بتأييد الصندوق لاعتماد دفعة تنشيطية مالية عالمية ورؤيته بأن تكون هناك تكاليف للانسحاب المبكر من هذه الدفعة التنشيطية. وقال لصحيفة وول ستريت جورنال «إن ذلك وضع جديد يتخذه الصندوق يختلف عما كان عليه تاريخيا».

ويرى ستيغليتس أن تداعيات الأزمة المالية تثبت صحة عمله الأكاديمي وما ظل يقوله في دوائر السياسة عقودا طويلة. فقد وصف ستيغليتس في بحث كتبه في منتصف الثمانينات من القرن العشرين مع بروس غرينوالد زميله من جامعة كولومبيا، مدى أهمية التغيرات في الأحوال المالية والائتمانية في توليد دورة الأعمال. وقال بن برنانكي رئيس مجلس إدارة بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في خطاب له في يوليو عام ٢٠٠٧ إن العمل الذي قام به ستيغليتس وآخرون «أعطى للاقتصاديين الأدوات اللازمة للتفكير في الدور المحوري للأسواق المالية في الاقتصاد الحقيقي» وأدى إلى فهم أفضل لكيف أن «الاضطرابات المتطرفة في الأداء الطبيعي للأسواق المالية... يبدو في الغالب أن لها تأثيرا كبيرا على الاقتصاد الحقيقي»، كما حدث مثلا خلال الكساد الكبير.

وبعد شهر فحسب من هذا الخطاب، كان برنانكي وصناع السياسات في شتى أنحاء العالم قد أصبحوا منهمكين في محاربة أزمة مالية هددت بتجاوز آثارها على الاقتصاد آثار الكساد الكبير. وأدت الأزمة إلى إطلاق دعاوى للإصلاح، بما في ذلك الحد من أجور المصرفيين وفرض مزيد من التنظيم على أسواق المشتقات.

ومن وجهة نظر ستيغليتس، يتمثل أحد الإصلاحات المهمة في إعادة العمل بمرسوم غلاس – ستيغال الذي صدر في عام ١٩٣٣، والذي فصل بين البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية. وكان ستيغليتس قد عارض بشدة إلغاء المرسوم في عام ١٩٩٩، خشية أن يؤدي ذلك إلى نوع من الانهيار المالي الذي حدث في عام ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨. وكتب ستيغليتس يقول: «عندما أدى إلغاء مرسوم غلاس – ستيغال إلى دمج البنوك التجارية والاستثمارية معا، أصبحت اليد الطولى لثقافة البنوك الاستثمارية».

وعلى الرغم من الأزمة المالية، لا يزال ستيغليتس متفائلا بشأن مستقبل الأسواق والرأسمالية. ويقول: إنه على النقيض «من رأسمالية القرن ١٩ التي كان يديرها أصحاب الملكية، فإن الرأسمالية في القرن ٢١ سيديرها البسطاء». لكن لكي ينجح ذلك، ينبغي أن يصبح البسطاء أكثر ثقافة من الناحية الاقتصادية، ويجب أن تكون هناك مشاركة مدنية أكبر في صنع السياسة الاقتصادية. ومراعاة لتحقيق هذه الأهداف، أسس ستيغليتس منظمة «مبادرة من أجل الحوار بشأن السياسة» (Initiative for Policy Dialogue) في عام ٢٠٠٠ – وهي شبكة عالمية من الاقتصاديين وعلماء السياسة وصناع السياسات تدرس القضايا الاقتصادية المعقدة وتقدم بدائل للسياسة إلى البلدان. وتنظم كذلك حلقات تطبيقية لتمكين وسائل الإعلام والمجتمع المدني من المشاركة بصورة فعّالة في دوائر السياسة. وقد نوّه دوسون بهذا المجهود قائلا: «إنها مهمة شاقة – فلا بد أن تكون أشبه بناشط في شهرة المطرب الآيرلندي «بونو» حتى تؤثر على السياسة».

والواقع أنه لكي يصل ستيغليتس إلى جمهور أوسع، فقد أنتج فيلما وثائقيا بعنوان «حول العالم مع جوزيف ستيغليتس» (Around the World with Joseph Stiglitz) يدور حول كيفية تقاسم ثمار الرأسمالية بمساواة أكبر. ولكن هل يمثل هذا الفيلم منافسة للمخرج مايكل مور. ويرد ستيغليتس ضاحكا «لا، أعتقد أن مور مخرج بارع جدا»، ولكن «الشعور بالإحباط لا يحقق أي نفع».

وعكس مايكل مور، فإن ستيغليتس يقول: إنه لم يفقد «تفاؤله كأحد أبناء ولايات الغرب الأوسط» بأن الأمور ستتحسن في الأجل الطويل. ويقول: إن أناسا كثيرين أعربوا له عن قلقهم من أنه ما كادت الأزمة المالية أن تزول، حتى بدا أن المصرفيين وأنصارهم المتحمسين قد عادوا إلى فرض سيطرتهم. ولكن ما لم يتم إجراء إصلاح حقيقي للنظام المالي، «فهناك احتمال كبير بحدوث أزمة أخرى خلال ١٠–١٥ سنة، مع انخفاض احتمال فوز البنوك بالجولة التالية». ذلك أن كل أزمة توفر «حافزا على إجراء إصلاح ديمقراطي أعمق. فاللعبة لم تنته». ■

براكاش لونغاني مستشار بإدارة البحوث في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

Chait, Jonathan, 1999, "Shoeless Joe Stiglitz," The American Prospect, *July 1.*

DeLong, J. Bradford, 2002, "IMF Chief Economist Ken Rogoff Unloads Both Barrels in the Direction of Joe Stiglitz," Semi-Daily Journal, *July 2.*

Hirsch, Michael, 2009, "The Most Misunderstood Man in America," Newsweek, *July 27.*

Rogoff, Kenneth, 2002, "Has Russia Been on the Right Path?" Vedomosti, *August 26.*

See bibliography online at www.imf.org/fandd